مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

صندوق تنمية العراق:
إرشادات السياسة اللازمة لتعزيز المحاسبة والمساءلة عن الأموال التي يديرها سلاح الهندسة في الجيش الأميركي

SIGIR 10-006

29 تشرين الأول/أكتوبر 2009

SIGIR

المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

مُلخص التقرير: SIGIR 10-006

لماذا أعد المفتش العام هذه الدراسة

انشأ قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٤٨٣ صندوق تنمية العراق (DFI) من أجل (١) إعادة الإعمار الاقتصادي للعراق، (٢) النزع المتواصل للسلاح في العراق، (٣) أكلاف الإدارة المدنية العراقية و(٤) لأغراض أخرى يستفيد منها الشعب العراقي. كان من المقرر استعمال هذه الأموال بطريقة شفافة. خلال فترة إدارة سلطة الائتلاف المؤقتة للعراق، أدار مدير سلطة الائتلاف المؤقتة أموال صندوق تنمية العراق، ويصف التنظيم رقم ٢ لسلطة الائتلاف المؤقتة "صندوق تنمية العراق"، المسؤوليات المتعلقة بإدارة، استعمال، محاسبة، وتدقيق حسابات صندوق تنمية العراق. عندما تّم حل سلطة الائتلاف المؤقتة في حزيران/يونيو ٢٠٠٤، تحولت مسؤولية إدارة صندوق تنمية العراق إلى القيادة المشتركة للعقود في العراق/أفغانستان. انتهى إشراف الحكومة الأميركية على صندوق تنمية العراق في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ وأعيدت كافة الأموال المتبقية إلى الحكومة العراقية حسب طلبها.

تلقت عدة هيئات تابعة لوزارة الدفاع اموالاً من صندوق تنمية العراق بضمنها سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE). والغرض من هذا التدقيق هو تحديد ما إذا كان سلاح الهندسة في الجيش الأميركي قدم حسابات صحيحة عن الأموال التي استلمها من صندوق تنمية العراق (DFI).

التوصيات

يوصى مكتب إعادة إعمار العراق وكيل وزير الدفاع (المراقب المالي) / كبير المسؤولين الماليين بتزويد إرشادات إلى سلاح الهندسة في الجيش الأميركي حول ١) الاستعمال والتصرف النهائي لأموال صندوق تنمية العراق التي لا زال يحتفظ بها حالياً هو واحد مقاوليه، ٢) ما إذا كان من المفروض استعمال أموال صندوق تنمية العراق لتسديد نفقات أوامر العمل الواجب دفعها و ٣) كيف يجب استعمال الفائدة التي كان سيكتسبها مقاولون عديدون على الدفعات التي رُفض دفعها إليهم.

ملاحظات الإدارة

تلقينا ملاحظات من مكتب وكيل وزارة الدفاع (المراقب المالي) وسلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) على مسودة هذا التقرير. وافق المراقب المالي على توصيات التقرير. وزود سلاح الهندسة في الجيش الأميركي ملاحظات مفصلة شملناها في المكان المناسب.

لمزيد من المعلومات، اتصل بالشؤون العامة لمكتب المفتش العام على 1100-428 (703) أو PublicAffairs@sigir.mil

٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩

صندوق تنمية العراق: إرشادات السياسة اللازمة لتعزيز المحاسبة والمساءلة عن الأموال التي يديرها سلاح الهندسة في الجيش الأميركي

ما الذي عثر عليه المفتش العام

حدد مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق عدداً من مسائل السياسة المتعلقة بإدارة أموال صندوق تنمية العراق التي تتطلب اهتمام وزارة الدفاع. حتى تاريخ هذا اليوم حدد مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق وجوب إعادة أو احتمال إعادة ٢٧,٥ مليون دولار من أموال صندوق تنمية العراق إلى الحكومة العراقية – وقد أعيد مبلغ ١٣,١ مليون دولار في آذار/مارس ٢٠٠٩ استناداً إلى عمل سابق قام به مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق. حددنا في هذا التقرير مبلغ ١٤,٤ مليون دولار يحتمل أن تكون متوفرة لإعادتها.

بعد بعض التأخيرات، زود سلاح الهندسة في الجيش الأميركي قائمة بالعقود الممولة من صندوق تنمية العراق بمبلغ إجمالي قدره ٢,٤ بليون دولار. وهو يعمل الآن على تزويد قائمة بنفقاته. لكننا لم نتأكد من هذه البيانات عند انتهائنا من أعمال هذا التدقيق. تولى سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) المسؤولية عن العديد من نشاطات صندوق تنمية العراق التي بادرت بتنفيذها مؤسسات إعادة إعمار سابقة ولم يتم استعمال نظام محاسبة يستند إلى المعاملات في وقت مبكر من البرنامج الأميركي لإعادة الإعمار. بدلاً من ذلك كانت البيانات تسجل على أوراق العمل المفصلة وكانت المبالغ النقدية تدفع دون أن يتم إدخالها في قاعدة بيانات سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE). بالإضافة إلى ذلك، لم توضع رموز محاسبة منفصلة لفصل صندوق تنمية العراق عن مصادر التمويل الأخرى.

رغم ان الحكومة العراقية طالبت بإعادة كافة أموال صندوق تنمية العراق إليها بحلول ٣٠ كانون الأول/ديسمبر، ٢٠٠٧ إلا أن سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) يحتفظ حالياً بحوالي ٣٠ مليون دولار من أموال صندوق تنمية العراق بانتظار الإغلاق النهائي لبعض العقود الممولة من صندوق تنمية العراق. حصل هذا الوضع لأن سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) دخل طرفاً في عقود جعلت الحكومة الاميركية مسؤولة عن كافة الأكلاف حتى الإغلاق النهائي للعقد. يدرك مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق أن سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) يمكن ان يحتاج أموالاً مرتبطة بعقود صندوق تنمية العراق. لكن إرشادات سياسة وزارة الدفاع ناقصة بالنسبة لمعرفة ما إذا كان من الملائم الاحتفاظ أو استعمال أموال صندوق تنمية العراق لتلبية هذه الالتزامات.

لاحظ مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق ان مقاولاً متعاقداً مع سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) يحتفظ بمبلغ ٢,٢ مليون دولار من أموال صندوق تنمية العراق. وعلى وجه التحديد، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، أصدر سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) تعديلات على العقود جعلت ثلاثة مقاولين – وهم شركات "بيريني مانجمنت سرفيزيز"، "واشنطن غروب انترناشيونال" و"فلور انتركونتيننتال"- يتلقون حوالي ١١,٢ مليون دولار عن أكلاف لم تترتب قبل الوقت الذي قدموا فيه القسائم. رفضت بالتالي وكالة تدقيق العقود الدفاعية (DCAA) التصديق على هذه القسائم وأعاد اثنان من المقاولين، وهما بيريني وفلور، الأموال التي بحوزتهما. أعيدت هذه الأموال لاحقاً إلى الحكومة العراقية لكن شركة واشنطن غروب أعادت فقط حوالي ٣ ملايين دولار من أصل مبلغ

٥,٢ مليون دولار استلمته وتستمر في الاحتفاظ بحوالي ٢,٢ مليون دولار لأعمال تدعى انها أكملتها ولكن لم يتم التصديق عليها للدفع. تدقق وكالة تدقيق العقود الدفاعية في الوقت الحاضر بالبيانات التي تدعم مبلغ ٢,٢ مليون دولار. كما قد تتوفر لدى وزارة الدفاع فرصة لجمع الفائدة المكتسبة على الأموال التي زودها سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) إلى عدة مقاولين ولكن وكالة تدقيق العقود الدفاعية كانت قد رفضت التصديق عليها.

ذكر سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) انه استعمل مبلغ ٩,٢ مليون دولار من أموال صندوق تنمية العراق لتغطية نفقات غير مدفوعة لها علاقة بأوامر عمل سابقة يُعتقد أنها كانت من مسؤولية الحكومة العراقية؛ ٨,٩ مليون دولار للأكلاف الفعلية للعقود و٠,٣ مليون دولار للعمال والنفقات العامة. من الممكن ان تتعارض هذه الدفعة مع الإرشادات الصادرة عن وكيل وزارة الدفاع المراقب المالي/ المسؤول المالي الرئيسي الذي ينص على عدم جواز استعمال الأموال المصادرة المقدمة مسبقاً والمتبقية لهذا الغرض. خلال مراجعتنا، لم نتمكن من إجراء محاسبة منفصلة لأموال صندوق تنمية العراق والأموال المصادرة لأن الأموال مختلطة. كما لم نتمكن من التحقق ما إذا كان المفروض استعمال أموال الحكومة العراقية لتسديد هذه النفقات.

المفتش العام لإعادة إعمار العراق

٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩

مذكرة لوكيل وزارة الدفاع (المراقب المالي)/ المسؤول المالي الرئيسي
القائد العام لسلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE)

الموضوع: صندوق تنمية العراق: إرشاد حول السياسة اللازمة لتعزيز المحاسبة والمساءلة عن أموال يديرها سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) (SIGIR 10-0063)

يقدم هذا التقرير لمراجعتكم واستعمالكم. يتركز هذا التقرير على محاسبة ومساءلة سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) عن الأموال التي استلمها من صندوق تنمية العراق. أجرينا هذا التدقيق بموجب مسؤولياتنا القانونية المضمنة في القانون العام ١٠٨- ١٠٦ وتعديلاته، التي تتضمن أيضا واجبات ومسؤوليات المفتشين العامين بموجب قانون المفتش العام لعام ١٩٧٨. ينص هذا القانون على إجراء عمليات تدقيق مستقلة وموضوعية للبرامج والعمليات الممولة بمبالغ مخصصة أو متوفرة لإعادة إعمار العراق وتقديم توصيات حول السياسات المرتبطة بذلك المصممة لتعزيز الاقتصاد، الكفاءة، الفعالية ولمنع واكتشاف الهدر والتزوير وإساءة الاستعمال. نفذت عملية التدقيق هذه تحت المشروع ٩٠١١. نخطط لإجراء مجموعة من عمليات التدقيق لتحديد ما إذا كانت وزارة الدفاع وعناصرها، كما الوكالات الأميركية الأخرى قد بررت حسابيا بصورة صحيحة الأموال التي استلمتها من صندوق تنمية العراق.

أخذنا في الاعتبار تعليقات مكتب وكيل وزارة الدفاع (المراقب المالي) و سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) عند إعداد هذا التقرير. عولجت هذه التعليقات في التقرير حيث ينطبق ذلك، وشملت الرسالة في الملحق "د" من هذا التقرير.

إننا نقدر الاحترام المُوجّه إلى العاملين معنا. لمزيد من المعلومات حول هذا التقرير، يُرجى الاتصال بديفيد وارن، معاون المفتش العام للتدقيقات، david.warren@sigir.mil/0982-604(703)، أو غلين فوربش، نائب المعاون الرئيسي للمفتش العام للتدقيقات، glenn.furbish@sigir.mil/1388-604(703).

ستيوارت دبليو بووين جونيور
المفتش العام لإعادة إعمار العراق

نسخة طبق الأصل إلى:
وزيرة الخارجية الأميركية
السفير الأميركي لدى العراق
وزير الدفاع الأميركي
مساعد وزير الجيش (الإدارة المالية والمراقب المالي)
قائد القيادة المركزية الأميركية
القائد العام، القوات المتعددة الجنسيات في العراق
القائد العام، القيادة المشتركة للعقود في العراق/أفغانستان

مسودة تقرير
للاستعمال الرسمي فقط

جدول المحتويات

المقدمة	١
الخلفية	١
الأهداف	١
إرشادات حول السياسة اللازمة لتعزيز المحاسبة والمساءلة عن الأموال التي يديرها سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE)	٤
تمويل سلاح الهندسة في الجيش الاميركي لصندوق تنمية العراق يبقى تحت المراجعة	٤
أحد مقاولي سلاح الهندسة في الجيش الأميركي لا يزال يحتفظ بأموال صندوق تنمية العراق	٥
غالبية أموال صندوق تنمية العراق أعيدت ولكن يبقى بعضها في حساب مؤقت	٧
استعمال أموال صندوق تنمية العراق قد يتعارض مع إرشادات وزارة الدفاع	٨
الاستنتاجات، التوصيات والدروس التي جرى تعلمها	١٠
الاستنتاجات	١٠
التوصيات	١٠
الدروس التي جرى تعلمها	١٠
ملاحظات الإدارة والاستجابة للتدقيق	١٠
الملحق أ – النطاق والمنهجية	١٢
الملحق ب – المختصرات	١٦
الملحق ج – أعضاء فريق التدقيق	١٧
الملحق د – ملاحظات الإدارة	١٨
الملحق هـ - مهمة مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق	٢١

صندوق تنمية العراق: إرشادات السياسة تحتاج إلى تحسين المحاسبة والمساءلة عن الأموال التي يديرها سلاح الهندسة في الجيش الأميركي

SIGIR 10-006 **٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩**

المقدمة

استلمت الوكالات الحكومية الأميركية أكثر من ٢,٤ بليون دولار من صندوق تنمية العراق (DFI) لإدارة والإشراف على عقود إعادة الاعمار لتحسين حياة الشعب العراقي، استناداً إلى تقارير تدقيق مستقلة للصندوق أُعدت للحكومة العراقية والهيئة الدولية الاستشارية والرقابية[1]. تَم إنشاء صندوق تنمية العراق من قبل مدير سلطة الائتلاف المؤقتة (CPA) وتم الاعتراف به من خلال قرار صادر عن مجلس الأمن الدولي[2] لاستعماله بطريقة شفافة من اجل تزويد: (١) الاحتياجات الإنسانية للشعب العراقي، (٢) إعادة الاعمار الاقتصادي وإصلاح البنية التحتية في العراق، (٣) الاستمرار في نزع السلاح من العراق، (٤) كلفة الإدارة المدنية العراقية، (٥) أغراض أخرى يستفيد منها الشعب العراقي. كانت وزارة الدفاع إحدى الوكالات الأميركية التي شاركت في برنامج صندوق تنمية العراق وكان سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) واحداً من المكونات المتعددة لوزارة الدفاع الذي يستلم أموال صندوق تنمية العراق. المبلغ الإجمالي لأموال صندوق تنمية العراق التي استلمها سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) غير واضح كما أشير إليه في نص هذا التقرير.

انتهى التفويض الذي منحته الحكومة العراقية إلى الوكالات الأميركية لإدارة أموال صندوق تنمية العراق في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. بادر مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق بتنفيذ عملية تدقيق (المشروع ٩٠١١) لإستعمال سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) لأموال صندوق تنمية العراق استجابة إلى بلاغ وصله عبر الخط المباشر بشأن احتمال حصول شوائب في نشاطات التعاقد التي يجريها سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE).
يزود مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق هذا التقرير حول أموال صندوق تنمية العراق التي يحتفظ بها سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE)، وينوي إصدار مجموعة من التقارير ليحدد ما إذا كانت وكالات حكومية اميركية أخرى تحتفظ بأموال عائدة إلى صندوق تنمية العراق.

الخلفية

أُنشيء صندوق تنمية العراق (DFI) في أيار/مايو ٢٠٠٣ بموجب السلطة المخولة إلى مدير سلطة الائتلاف المؤقتة[3]. أدار مدير سلطة الائتلاف المؤقتة خلال عملها في العراق أموال صندوق تنمية العراق ووصف التنظيم رقم ٢ لسلطة الائتلاف المؤقتة، "صندوق تنمية العراق"، المسؤوليات المتعلقة بإدارة واستعمال ومحاسبة وتدقيق صندوق تنمية العراق. جرى تمويل صندوق تنمية العراق من مبيعات تصدير

[1] انظر الملحق (أ) في ما يتعلق بقائمة هذه التقارير.
[2] قرار مجلس الأمن ١٤٨٣، بتاريخ ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٣..
[3] تم إنشاء سلطة الائتلاف المؤقتة في نيسان/ابريل ٢٠٠٣ للحكم المؤقت للعراق بعد غزوة العراق.

النفط والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي من العراق. بالإضافة إلى ذلك جرى تحويل الأموال الناقصة من برنامج الأمم المتحدة للنفط مقابل الغذاء كما الأموال المجمدة إلى هذا الصندوق. يحتفظ بنك الاحتياط الفدرالي في نيويورك بأموال صندوق تنمية العراق في حسابين: حساب البنك المركزي العراقي الذي يُعرف بالحساب الرئيسي، وحساب يتوفر للوكالات الحكومية الأميركية للاستعمال في إدارة العقود الممولة من صندوق تنمية العراق، ويعرف بالحساب الثانوي أو الفرعي. في ٢٨ حزيران/يونيو ٢٠٠٤، كان الرصيد الابتدائي في الحساب الفرعي لصندوق تنمية العراق ٨٠٠ مليون دولار. كما أن منظمة الأمم المتحدة أنشأت أيضا الهيئة الدولية الاستشارية والرقابية لمراقبة والتدقيق في استعمال أموال صندوق تنمية العراق.

بعد حل سلطة الائتلاف المؤقتة في حزيران/يونيو ٢٠٠٤ ونقل السيادة إلى الحكومة العراقية المؤقتة، نقلت المسؤوليات الإدارية لصندوق تنمية العراق إلى وزارة المالية العراقية. ومن حزيران/يونيو إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، فوض وزير المالية العراقي المسؤولية إلى مكتب إدارة البرنامج التابع للحكومة الأميركية الموجود في العراق [٤] لمراقبة والتحقق من الأداء، التصديق على و/أو إجراء الدفعات وكذلك إدارة بعض المنح والعقود الممولة من صندوق تنمية العراق.

مدد وزير المالية هذه السلطة في عدة مناسبات والى منظمات أميركية مختلفة، والقيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان (JCC-I/A) هي آخر منظمة حصلت على مثل هذه السلطة في رسالة موجهة من وزير المالية إلى قائد القيادة المشتركة للعقود في العراق/أفغانستان وافق فيها على تمديد سلطة القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان لإدارة وإكمال دفع الأموال المستحقة على العقود الممولة من صندوق تنمية العراق إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. حدد وزير المالية على انه يتوجب على هذه الوكالة عدم منح عقود جديدة بعد ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ ولا أن تجدد أو تحدد فترة تنفيذ لعقود ممنوحة في السابق. أشار الوزير أيضا إلى وجوب الانتهاء من تنفيذ كافة العقود بحلول ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ على ان تنقل الأموال المتبقية من الحساب الثانوي إلى الحساب الرئيسي مع بنك الاحتياط الفدرالي في نيويورك.

عند إبلاغها بإنهاء البرنامج، اتخذت القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان (JCC-I/A) خطوات فورية لإيقاف نشاطاتها المرتبطة بصندوق تنمية العراق. فعلى سبيل المثال، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، بدأت القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان (JCC-I/A) بإرسال رسائل تبلغ المقاولين فيها بأن سلطة إدارة العقود الممنوحة لها من قبل الحكومة العراقية سوف تتوقف في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. كما أمرت القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان (JCC-I/A) أيضا بإعادة كافة الأموال النقدية المتبقية والمحتفظ بها لنشاطات صندوق تنمية العراق إلى الحكومة العراقي [٥]. بالمقابل، وإبتداءاً من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، استمر سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) على إبقاء العقود مفتوحة والاحتفاظ بأموال صندوق تنمية العراق. ذكر المسؤولون انه يمكن ان تبقى هناك حاجة إلى أموال صندوق تنمية العراق لدفع النفقات المستحقة على العقود التي وقعتها نيابة عن حكومة الولايات المتحدة المتعلقة بنشاطات صندوق تنمية العراق.

---

[٤] انشيء مكتب إدارة البرنامج بالأصل لإدارة، تنسيق والإشراف على المنظمات المتعاقدة مع صندوق إغاثة وإعادة اعمار العراق.

[٥] شهادة إلى صندوق تنمية العراق – النقد الموجود في حوزة المجموعة الدعم للمنطقة المشتركة – القسم المركزي. تقرير مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق ٠٨-٠١٢، ٢٠٠٨/٣/١٣.

مركز القيادة لسلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) موجود في واشنطن، العاصمة وضمن مركزها الرئيسي تتحمل مديرية البرامج العسكرية مسؤولية جهود التنسيق في العراق وأفغانستان. ومركز برامج عبر الأطلسي (TAC) التابع لسلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) موجود في ونشستر في ولاية فرجينيا وهو عنصر تابع لسلاح الهندسة في الجيش الأميركي، يرفع تقاريره إلى مركز قيادة سلاح الهندسة في الجيش الأميركي ويزود دعماً إدارياً نيابة عن مسؤولي العقود العاملين في مسرح العمليات. تّم تشكيل فرقة منطقة الخليج لسلاح الهندسة في الجيش الأميركي كقيادة تابعة أساسية مؤقتة بعد ان تجاوزت العمليات في العراق قدرات مركز برامج عبر الأطلسي[٦] . المركز المالي لسلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE)، الموجود في ميلينغتون، ولاية تنيسي مسؤول عن إجراء الدفعات والاحتفاظ بالوثائق الداعمة من خلال نظام معلومات ممكنن يعرف باسم نظام الإدارة المالية لسلاح الهندسة (CEFMS).

أجرت مديرية التحقيقات لدى مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، استناداً إلى تعليمات سرية وردت إليها عبر خط الاتصال المباشر، تحقيقاً أوليا تركز على مقاول قدم قسيمة بمبلغ كبير من الدولارات عن أكلاف لم تستحق. قررت مديرية التحقيقات ان القسيمة قدمت حسب توجيه سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) ولكنها استنتجت عدم وجود عمل إجرامي ناتج عن ذلك. استجابة لتحقيق مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق في آذار/مارس ٢٠٠٩ أعاد سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) إلى الحكومة العراقية حوالي ١٣,١ مليون دولار من أموال صندوق تنمية العراق التي يحتفظ بها.

الأهداف

يخطط مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق إجراء مجموعة من عمليات التدقيق لتحديد ما إذا كانت وزارة الدفاع ومكوناتها كما وكالات اميركية أخرى قد أجرت محاسبة مناسبة عن الأموال التي حصلت عليها من صندوق تنمية العراق. يمثل هذا التقرير حول سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) التقرير الأول من هذه المجموعة من التقارير. الغرض من إعدادنا للتقارير هو تحديد مسؤولية سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) عن الأموال التي استلمها من صندوق تنمية العراق. انظر الملحق (أ) للاطلاع على مناقشة نطاق ومنهجية التدقيق. انظر الملحق "ب" للحصول على قائمة بالمختصرات المستعملة في هذا التقرير. انظر الملحق (ج) للحصول على تعليقات الإدارة. انظر الملحق (هـ) للحصول على معلومات تتعلق بمهمة مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق والاتصال به.

[٦] أعلن سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) إيقاف عمل فرقة منطقة الخليج ابتداء من ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.

إرشادات حول السياسة اللازمة لتعزيز المحاسبة والمساءلة عن الأموال التي يديرها سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE)

حددت المراجعة التي قام بها مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق لكيفية إدارة سلاح الهندسة في الجيش الأميركي لصندوق تنمية العراق عدداً من المسائل التي تثير أسئلة حول كيف يمكن وكيف يجب أن تدار وتستعمل أموال صندوق تنمية العراق، على سبيل المثال:

- حتى اليوم لم يزودنا سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) بقائمة كاملة لنشاطاته الممولة من صندوق تنمية العراق. ساهمت في هذه المشكلة تغييرات تنظيمية عديدة في إدارة ومحاسبة أموال صندوق تنمية العراق قبل أن يتولى سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) المسؤولية. لدى انتهاء تدقيقنا، زودنا مسؤولون في سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) بقائمة بالأموال التي استلمها ولكن لا يزال يجري جمع المعلومات حول استعمال هذه الأموال.
- مع ان الحكومة العراقية أمرت على ما يبدو ان يتم دفع الأموال المتبقية المستحقة على العقود الممولة من صندوق تنمية العراق بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، يحتفظ سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) حالياً بمبلغ ٣ ملايين دولار من أموال صندوق تنمية العراق لتسديد الالتزامات المحتملة المترافقة مع عقود إعادة الإعمار الممنوحة وكان لدى احد المقاولين المتعاقدين مع سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) حوالي ٢,٢ مليون دولار قال إنها تعود لعمل كان قد أكمله ولكنه لا يزال ينتظر الموافقة على الدفع تجري حالياً وكالة تدقيق العقود الدفاعية (DCAA) تدقيقاً للبيانات التي تدعم إنفاق مبلغ ٢,٢ مليون دولار هذه.
- استعمل سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) مبلغ ٩,٢ مليون دولار من أموال الحكومة العراقية لدفع نفقات أوامر عمل مستحقة الدفع قد تكون متعارضة مع الإرشادات المزودة من مكتب وزير الدفاع.

ويلاحظ مكتب المفتش العام الخاص أيضا أن وزارة الدفاع تفتقر إلى إرشادات سياسية بشأن معالجة ومواصلة استعمال أموال صندوق تنمية العراق، مثل تلك التي لا زالت لدى سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE).

تمويل سلاح الهندسة في الجيش الأميركي لصندوق تنمية العراق لا زال خاضعا للمراجعة

بعد بعض التأخيرات، زود سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) قائمة بأموال صندوق تنمية العراق التي استلمها وهي مبلغ مجموعه ٢,٤ بليون دولار، في بادىء الأمر، طلب المفتش العام لإعادة إعمار العراق من سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE)، تحديد كافة نشاطاته الممولة من صندوق تنمية العراق منذ بدء عمل صندوق التنمية العراق في ربيع عام ٢٠٠٣ وحتى نهاية سيطرة الحكومة الأميركية على صندوق تنمية العراق في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. تّم تزويد مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق في بادىء الأمر بتقارير لم تشمل كافة نشاطات سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) الممولة من صندوق تنمية العراق. فعلى سبيل المثال، جرى تزويد مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق بتفاصيل حسابين مختلفين: القائمة الأولى حددت ٢٤ مشروعاً بقيمة مجموعها حوالي ١٢٧,٨ مليون دولار. والقائمة الثانية حددت ٤١ مشروعاً بقيمة مجموعها حوالي ١٤٣,٤ مليون

دولار. ناقشنا هذه الهواجس مع مسؤولين في سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE)، الذين زودونا بقائمة أكثر شمولاً تظهر ان الأموال التي استلمها سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) من صندوق تنمية العراق كانت حوالي ٢,٤ بليون دولار. لكننا لم نتحقق من هذه البيانات ولم نستلم معلومات حول الأموال المستعملة حتى اكتمال عملنا الميداني. قال مسؤولون في سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) إن العامل الذي ساهم في تأخير الاستجابة كان عدم وجود قانون محاسبة واحد لصندوق تنمية العراق في أنظمة مصلحة المالية والمحاسبة الدفاعية.

تنشأ الصعوبة التي يواجهها سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) في تحديد النشاطات الممولة من صندوق تنمية العراق من نقاط الضعف القائمة منذ وقت طويل في عمليات المحاسبة لصندوق تنمية العراق، وبعضها حصل قبل أن يتول سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) المسؤولية عن المشاريع الممولة من صندوق تمويل العراق التي باشرت بتنفيذها منظمات أخرى. فمثلاً، أشارت تقارير التدقيق المستقلة التي تّم إعدادها للحكومة العراقية والهيئة الدولية الاستشارية الرقابية في عام ٢٠٠٥ إلى أن الوكالات الحكومية الأميركية لم تحتفظ بقاعدة بيانات كاملة ودقيقة للالتزامات التعاقدية الموقعة من قبل سلطة الائتلاف المؤقتة السابقة. علاوة على ذلك، ابلغ مدققون مستقلون في تقاريرهم ان سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) لم يرصد بصورة روتينية المبالغ النقدية التي استلمها من صندوق تنمية العراق لدفع قيمة مشاريع والتزامات متبقية بموجب عقود وأوامر مهمات ممولة من صندوق تنمية العراق. واستناداً إلى آخر تقرير تدقيق[٧] مؤرخ في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، لم يكن يتوفر للمدققين أي دليل يثبت بأنه جرى تصحيح النواقص.

ذكر مسؤولون في سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) أنهم تولوا المسؤولية عن العديد من النشاطات الممولة من صندوق تنمية العراق التي باشرت بتنفيذها منظمات إعادة إعمار سابقة، ولم يستعمل نظام محاسبة يستند إلى المعاملات في وقت مبكر من البرنامج الأميركي لإعادة الإعمار. بدلاً من ذلك، كانت البيانات تسجل على أوراق عمل مفصلة وكانت الأموال النقدية تنفق دون ان يتم إدخالها في قاعدة بيانات سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE). بالإضافة إلى ذلك، لم توضع قوانين منفصلة لفصل صندوق تنمية العراق عن مصادر تمويل أخرى.

أحد مقاولي سلاح الهندسة في الجيش الأميركي لا يزال يحتفظ بأموال صندوق تنمية العراق

لا يزال أحد مقاولي سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) يحتفظ بمبلغ ٢,٢ بليون دولار من أموال صندوق تنمية العراق. في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، أصدر مركز برامج عبر الأطلسي التابع لسلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) تعديلات على عقود صندوق تنمية العراق شملت شركات بيريني مانجمنت سرفيسيز، واشنطن غروب انترناشيونال، وفلور انتركونتينتال وطلب بموجبها من المقاولين الثلاثة تقديم فواتير إلى الحكومة الاميركية بمبلغ إجمالي يصل إلى ١١,٢ مليون دولار لأكلاف، لم يتكبدوها قبل وقت تقديم قسائمهم. طلب من المقاولين عند تقديم قسائمهم بأن يرسلوها مباشرة إلى مركز برامج عبر الأطلسي التابع لسلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE). ابلغنا مسؤولون في سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) انهم أمروا بإدخال هذه التعديلات لأنهم فهموا ان أموال صندوق تنمية العراق غير المستعملة سوف تعاد إلى الحكومة العراقية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ [٨] وذكر المسؤولون انهم في حال لم يحتفظوا بالأموال قد لا يتوفر لهم المال لدفع مبالغ القسائم الموقوفة

[٧] رسالة إدارة صندوق تنمية العراق جواباً على تقرير المدققين المستقلين، KMG بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٣١.

[٨] مددت الحكومة العراقية للإدارة الأميركية لصندوق تنمية العراق حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

المتعلقة بعقود صندوق تنمية العراق. كان عدة مسؤولين في سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) على علم بالتعديلات التي أدخلت على العقود وساعدوا في إعداد نصوصها، بما في ذلك نص تقديم الفواتير مباشرة إلى مركز برامج عبر الأطلسي (TAC) بدلاً من تقديمها إلى وكالة تدقيق العقود الدفاعية، وهي الطريقة الاعتيادية المتبعة. لكن حددت التعديلات بأن الدفعات قد تخضع لعمليات تدقيق في المستقبل تقوم بها وكالة تدقيق العقود الدفاعية. في عام ٢٠٠٨، أصدرت وكالة تدقيق العقود الدفاعية (DCAA) تقارير تدقيق لجميع المقاولين الثلاثة ولم تسمح بالدفعات التي أجراها سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE).

بلغ إجمالي التعديلات التي أدخلت على عقد شركة واشنطن غروب حوالي ١,٥ مليون دولار وطُلب من هذه الشركة تقديم فاتورة نهائية مباشرة إلى ضابط العقود في مركز برامج عبر الأطلسي (TAC)، بمبلغ يضم كافة التمويلات المتبقية بموجب العقد. بلغ مجموع فاتورة واشنطن غروب حوالي ٥,٢ مليون دولار. أصدرت وكالة تدقيق العقود الدفاعية (DCAA) تقرير تدقيق[٩] حول واشنطن غروب مؤرخ في ٥ أيلول/سبتمبر، ٢٠٠٨ ويذكر هذا التقرير انه "رغم مطابقتنا لمبالغ القسائم مع السجلات الحسابية لديها قررنا ان مبلغ ٥،٢٠٣،٠٤٥ دولار من الأكلاف المفوترة لم تتكبدها بالفعل"، وعندما أرسل سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) رسالة إلى واشنطن غروب طالباً منها إعادة الأموال، طلبت واشنطن غروب الموافقة على تمديد من اجل تزويد الوثائق التي تثبت الاكلاف التي تكبدتها والتي تعتقد إنه من الواجب دفعها لها. وكنتيجة لذلك لم ترجع واشنطن غروب حوالي ٢,٢ مليون دولار من أصل مبلغ ٥,٢ مليون دولار تقريباً كانت قد استلمته من سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE). تدقق حالياً وكالة تدقيق العقود الدفاعية في قسائم واشنطن غروب لتحديد قسم الاكلاف التي يمكن المصادقة عليها والاحتفاظ بها.

استلمت شركة بيريني وشركة فلور تعديلات على العقد لأكلاف لم تدفعها قبل وقت تقديم قسائمها. بلغ إجمالي التعديلات على عقود بيريني وفلور حوالي ١,٧ مليون دولار و ٣,٥ مليون دولار على التوالي. قدمت شركة بيريني فواتير إلى سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) كما طلب منها، لكافة الأموال المتبقية بموجب العقد التي بلغ مجموعها ٢,٥ مليون دولار. أصدرت وكالة تدقيق العقود الدفاعية (DCAA) تقارير تدقيق[١٠] لأعمال بيريني بتاريخ ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، ولأعمال فلور بتاريخ ٢٠آب/أغسطس ٢٠٠٨، ورفضت فيها الدفعات التي أجراها سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE). أعادت بيريني وفلور المبلغ الكامل للدفعات غير المصادق عليها عندما طلب سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) منها إعادة الأموال.

أعادت بيريني شكين إلى سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE)، واحد بالمبلغ الأصلي وقدره ٢,٥ مليون دولار والآخر بقيمة ٣٠٠,٢٩٠ دولار كفائدة على الأموال المرسلة من قبل سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) والتي رفضت وكالة تدقيق العقود الدفاعية التصديق عليها. لم يكن سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) على علم بأنه تّم الحصول على فائدة على الأموال التي زودها

---

[٩] تقرير حول القسيمة رقم27-1409 بتاريخ ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، ٢٠٠٦، بموجب العقد الأولي رقم، DACA 78-03-D-004، أمر المهمة0002، رقم تقرير وكالة تدقيق العقود الدفاعية رقم 4261-2008W17900004، ٢٠٠٨/٩/٥.

[١٠] تقرير حول القسيمة رقم 151-FM-061، ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، ٢٠٠٦، بموجب العقد الأولي رقم DACA 78-03-D-006 D.O.002، تقرير التدقيق لوكالة تدقيق العقود الدفاعية، رقم 02161-2008V17900002، ٢٠٠٨/١/٣١. تقرير حول القسيمة رقم 58، بتاريخ ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، العقد رقم DACA 78-03-D-005، أمر المهمة 0006. تقرير التدقيق لوكالة تدقيق العقود الدفاعية رقم -4411 2008N17900005، ٢٠٠٨/٨/٢٠.

بموجب التعديلات التي أجريت على العقد إلى ان لفتت بيريني انتباهه إلى الأمر. أجاب سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) على بيريني برسالة قال فيها: "... نظراً لأن الأموال الملتزم بها للعقود هي لمبالغ محددة مرخص بها لا تستطيع حكومة الولايات المتحدة معالجة مبلغ الفائدة المحققة من أموال الحكومة العراقية التي جرى الالتزام بها لهذا العقد ..." استناداً إلى ذلك، طلب سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) من بيريني تحويل الفائدة المكتسبة إلى الحكومة العراقية وزودها بالإجراءات التي يتوجب إتباعها للقيام بذلك..." وفي حين أن الوثائق الثبوتية تظهر ان بيريني أعادت مبلغ ٣٠٠,٢٩٠ دولار إلى الحكومة العراقية، لم يتصل سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) بشركة واشنطن غروب أو فلور لتحديد ما إذا كانتا أيضا قد حصلتا على فائدة على الأموال التي منحها لهما سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE). استناداً إلى مسؤولين في سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE)، لا تحمل الحكومة، بموجب القانون الفدرالي للتملك، فائدة على مقاول إلى ان تحدد وجود دين وتصدر طلباً بتسديد ذلك الدين. بالإضافة إلى ذلك، لا تبدأ الديون المرتبطة بالعقود باستحقاق الفائدة إلى أن تظل غير مسددة لمدة ٣٠ يوماً بعد تاريخ الدفعة المطلوبة. وفي حين أن هذا القول صحيح، يتساءل مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق عن سبب السماح للمقاولين بالاحتفاظ بالفائدة المكتسبة على مال أعيد لاحقاً إلى الحكومة العراقية.

ذكر مسؤول من القيادة المركزية لسلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) في رسالة الكترونية انه سوف يطلب من قسم الشرق الأوسط ان يتصل بواشنطن غروب وبشركة فلور سعيا لاستعادة أية فائدة مكتسبة على أموال صندوق تنمية العراق التي يحتفظ بها هذان المقاولان والتي رفضت المصادقة عليها بالتالي.

غالبية أموال صندوق تنمية العراق أعيدت ولكن يبقى بعضها في حساب مؤقت

أعاد مسؤولو سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) غالبية أموال صندوق تنمية العراق لديه إلى الحكومة العراقية في أوائل العام ٢٠٠٩ ولكنه لا يزال يحتفظ بأموال إضافية قد يتوجب أيضا إعادتها. زود مسؤولون في سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) الوثائق التي تظهر انه في ٣١آذار/مارس ٢٠٠٩، حوَّل سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) حوالي ١٣,١ مليون دولار إلى الحكومة العراقية. يظهر تحليلنا لهذا التحويل ان حوالي ٥,٩ مليون دولار كانوا من أموال صندوق تنمية العراق التي أعادتها بيريني وفلور عندما رفضت وكالة تدقيق العقود الدفاعية التصديق على دفع تلك المبالغ وجاء ٧,٢ مليون دولار من حسابات مؤقتة يديرها سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE). ذكر مسؤولون في سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) انه استجابة للتحقيق الذي أجراه مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق أعادوا هذه الأموال إلى الحكومة العراقية.

استناداً إلى مسؤولين في سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) كان مركزها المالي لا يزال يحتفظ حتى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ بحوالي ٣ ملايين دولار من أموال صندوق تنمية العراق في حساب مؤقت. تمثل غالبية هذه الأموال أو حوالي ٢,٩ مليون دولار أموالاً أعيدت إلى سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) من قبل واشنطن غروب. ذكر مسؤولون في سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) انهم يحتفظون بحوالي ٣ ملايين دولار لدفع المطالبات المحتملة ضد الحكومة الأميركية للنفقات المستحقة على عقود ممولة من صندوق تنمية العراق التي لم تغلق مالياً. ذكر مسؤولون في سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) انهم استعملوا أموال صندوق تنمية العراق لمنح عقود تدفع على أساس الكلفة بينهم وبين مجموعة متنوعة من المجهزين الأميركيين والعاملين في العراق. لاحظ

المسؤولون انه بموجب العقود التي تدفع على أساس الكلفة، تبقى الحكومة الأميركية مسؤولة إلى ان تتم التسوية النهائية للإنفاق، بضمنها معدلات النفقات العامة المطبقة. بالمقابل اخبرنا مسؤولون في سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) ان القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان (JCC-I/A)، منحت عقوداً بموجب برنامج صندوق تنمية العراق نيابة عن الحكومة العراقية. لذلك لم تكن الحكومة الاميركية مسؤولة لكن ذكر مسؤولون في مركز برامج عبر الأطلسي التابع لسلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) (USACE/TAC) انه إذا كانت هذه هي الطريقة المفضلة للتعاقد، لم يبلغهم أي شخص بها أبداً.

استعمال أموال صندوق تنمية العراق قد يتعارض مع إرشادات وزارة الدفاع

ذكر سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) انه استعمل حوالي ٩,٢ مليون دولار من أموال الحكومة العراقية لتعوض لنفسها عن النفقات التي تكبدتها جراء أوامر عمل سابقة. لكن قد يكون هذا العمل متعارضاً مع إرشاد وزارة الدفاع حول استعمال أموال صندوق تنمية العراق. طلب سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) الإرشادات من وكيل وزارة الدفاع (المراقب المالي) / المسؤول المالي الرئيسي في ما يخص استعمال أموال صندوق تنمية العراق لتسديد نفقات غير مدفوعة ويعتقدون ان تسديدها هو من مسؤولية الحكومة العراقية. لاحظ الطلب المقدم من سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) للحصول على إرشادات انه تجمع لديه مبلغ قدره ٣٢,٥ مليون دولار في نفقات لدعم العقود الممنوحة من أموال صندوق تنمية العراق (DSI). جاء في المذكرة انه من هذا المبلغ، استلم سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) في السابق حوالي ٢٣,٣ مليون دولار من الحكومة العراقية مما يترك رصيداً غير مدفوع بقيمة ٩,٢ مليون دولار تقريباً. أشارت المذكرة أيضا ان سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) قد استنفذ كافة الوسائل المتوفرة في البلاد للحصول على مبلغ الرصيد غير المدفوع.

في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٨، أرسل مسؤول في سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) رسالة إلى وكيل وزارة الدفاع (المراقب المالي)- كبير مسؤولي المحاسبة والسياسة المالية يسأل فيها إذا كان المستشار القانوني لوزارة الدفاع قد استشار محامين دوليين فيما يتعلق باحتمال استعمال "أموال الحرب المشمولة في الأصول المحتجزة" من اجل تعويض سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) عن عمله في دعم العقود الممولة من صندوق تنمية العراق. في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٨، أرسل موظفو المستشار القانوني لوزارة الدفاع والمراقب المالي رسالة الكترونية إلى سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) تشير إلى انه لا يوجد لدى الإدارة أي اعتراض قانوني حول استعمال الأموال المصادرة والمكتسبة لدفع أرصدة مستحقة تعود إلى عقود فعلية منحت لفائدة الشعب العراقي، ولكن يجب عدم استعمال هذه الأموال لتسديد أية نفقات عامة لسلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) .

في ٥ آذار/مارس ٢٠٠٨، عالج سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) قسائم الدفعات التي بلغ مجموعها حوالي ٩,٢ مليون دولار لتغطية النفقات غير المسددة. في ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٨، تلقى سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) توجيها خطياً رسمياً. وبالتحديد، نصح مساعد نائب المسؤول المالي الرئيسي- مكتب وكيل وزارة الدفاع (المراقب المالي) في مذكرة أرسلها إلى مدير إدارة الموارد لدى سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) أن "هذه المذكرة تخدم بمثابة موافقتي على استعمال الأموال المصادرة المقدمة والمتبقية للتسديد إلى سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) عن العقود التي اكتمل إنجازها للحكومة العراقية. يجب استعمال الأموال فقط لدفع أرصدة

تعزى إلى دفعات فعلية عن العقود وليس لتسديد النفقات العامة لسلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE)".

هواجس مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق هي ان السجلات الداعمة لهذه العملية غير واضحة حول (١) نوع الأموال المستعملة لتسديد سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE)، أي ما إذا كانت هذه الأموال أموالا مصادرة أو أموالا من صندوق تنمية العراق و (٢) ما هو بالضبط طبيعة المبلغ المسدد لسلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE). خلال مراجعتنا لم نتمكن في إجراء محاسبة منفصلة لأموال صندوق تنمية العراق وأموال الموجودات المصادرة نظراً لأن هذه الأموال قد اختلطت سوية. كما في بادىء الأمر، حدد سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) النفقات التي سددها إلى نفسه "كنفقات مكتبية غير مدفوعة". بعد أن زودنا مسودة تقرير لكي يضع مسؤولو سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) تعليقهم عليها اخبرونا ان النفقات لم تكن نفقات عامة بل ان الأموال دفعت بمعظمها إلى موظفين يدعمون مباشرة نشاطات صندوق تنمية العراق. بعد مرور بضعة أيام، شرح سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) في رسالة الكترونية وفي ملاحظاته الرسمية ان مبلغ ٨,٩ مليون دولار كان للنفقات الفعلية للعقود، وان ٠,٣ مليون دولار كان للعمل المباشر لسلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) والنفقات العامة المترافقة. ولأنه تَم استلام هذه التفسيرات بعد ان أرسلنا مسودة التقرير للمراجعة، لم تتوفر لمكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق الفرصة للتحقق من صحة المعلومات. لكننا نقدم هذه المعلومات الجديدة نزولاً عند طلب سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE).

من المحتمل ان تكون عناصر أخرى تابعة لوزارة الدفاع قد احتفظت بأموال صندوق تنمية العراق

الاشارات الابتدائية تظهر ان سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) لم يكن الهيئة الأميركية الوحيدة التي قد تحتفظ بأموال صندوق تنمية العراق. فعلى سبيل المثال، في أيار/مايو ٢٠٠٨، أصدرت وكالة التدقيق في الجيش تقريراً[١١] يشير إلى ان مساعد وزير الجيش للإدارة المالية والمراقب المالي احتفظوا بحوالي ١٦,٥ مليون دولار من أموال صندوق تنمية العراق لم يتم توزيعها أبدا على مدراء الصناديق. أوصى التقرير ان يستفهم الجيش حول الموضوع من المستعملين المحتملين لهذه الأموال وان تعاد الأموال غير اللازمة إلى الحكومة العراقية. يخطط مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق لإجراء سلسلة من عمليات التدقيق لتحديد ما إذا كانت عناصر أخرى تابعة لوزارة الدفاع كما "وكالات اميركية أخرى تحتفظ بأموال تعود لصندوق تنمية العراق.

[١١] محاسبة الأصول المحتجزة وصندوق تنمية الأرصدة العراقية، وكالة التدقيق لدى الجيش الأميركي، تقرير التدقيق A-2008-0109-FFM، ٢٠٠٨/٥/٢٢.

الاستنتاجات، التوصيات والدروس التي المستفادة

الاستنتاجات

أنهت الحكومة العراقية تفويضها للوكالات الأميركية بإدارة برنامج صندوق تنمية العراق ابتداء من ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. مع ذلك لدى سلاح الهندسة في الجيش (USACE) عقود ممولة من صندوق تنمية العراق لازالت مفتوحة واحتفظ لذلك بأموال من صندوق تنمية العراق. لكن لا يتوفر لدى وزارة الدفاع سياسة وإرشادات مناسبة حول كيفية استعمال والتصرف بهذه الأموال. نتيجة ذلك أصبح من غير الواضح كيف يجب استعمال هذه الأموال.

المسائل التي لا تزال قيد التساؤل هي استعمال سلاح الهندسة في الجيش (USACE) لمبلغ ٩,٢ مليون دولار لدفع نفقات أوامر العمل التي دفعها دعماً لنشاطات صندوق تنمية العراق والسلطة في الاستمرار بالاحتفاظ بمبلغ ٣ ملايين دولار من أموال صندوق تنمية العراق في حسابه المؤقت. وأيضاً بعد ان أكملت وكالة تدقيق العقود الدفاعية (DCAA) عملية التدقيق المتعلقة بمبلغ ٢,٢ مليون دولار من أموال صندوق تنمية العراق الذي تحتفظ بها حالياً واشنطن غروب انترناشيونال، يجب على وزارة الدفاع ان تزود الإرشادات حول كيفية استعمال تلك الأموال. وأخيراً، لا تتوفر إرشادات حول ما يجب القيام به بالنسبة للفائدة المحتمل ان يكون قد استحقها المقاولون بعدما رفضت وكالة تدقيق العقود الدفاعية (DCAA) التصديق على الدفعات المقدمة لهم من قبل سلاح الهندسة في الجيش (USACE) مقابل أكلاف لم يتكبدها.

التوصيات

يوصى مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق بأن يقدم وكيل وزارة الدفاع (المراقب المالي)/ المسؤول المالي الرئيسي الإرشادات إلى سلاح الهندسة في الجيش (USACE) حول:

١) الاستعمال والتصرف النهائي بأموال صندوق تنمية العراق التي يحتفظ بها حالياً هو وأحد مقاوليه.
٢) ان كانت الأموال من صندوق تنمية العراق يجب استعمالها لدفع نفقات أمر عمل
٣) كيف يجب استعمال الفائدة التي كان من الممكن اكتسابها من جانب عدة مقاولين على دفعات مرفوضة.

الدروس المستفادة

الممارسات الحسابية السليمة مهمة لأية منظمة وتتخذ حتى أهمية أكبر عندما يتعلق الأمر بالنقد وبأموال دولة أخرى، كما هو الحال بالنسبة لصندوق تنمية العراق. كانت حالات الضعف في نظام محاسبة أموال صندوق تنمية العراق (DFI) مؤقتة بدرجة واسعة، لذلك يجب عدم حصول أخطاء مماثلة في العمليات الطارئة ما وراء البحار كأفغانستان.

ملاحظات الإدارة والاستجابة للتدقيق

تلقى مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق ملاحظات خطية من مكتب مساعد وزير الدفاع (المراقب المالي) ومن سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE). وافق نائب المسؤول المالي الرئيسي على توصياتنا وذكر انه سوف يتم تزويد الإرشادات إلى سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. خلال معالجة ملاحظات الإدارة، راجعنا إحدى توصياتنا لمعالجة اهتمام

سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) حول كيفية استعمال الأموال. قدم مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق مسودة توصية بأن يوفر المراقب المالي الإرشادات حول ما إذا كان يمكن استعمال أموال الحكومة العراقية لتسديد النفقات الداخلية والعامة. ذكر سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) في ملاحظاته الرسمية ان الأموال استعملت لتسديد الأجور المباشرة الداخلية للعمل والنفقات العامة المترافقة مع نشاطات عقود صندوق تنمية العراق. تشير توصياتنا النهائية إلى ان من الضروري تزويد الإرشادات حول ما إذا كان من المفروض استعمال أموال الحكومة العراقية لدفع نفقات أوامر العمل. هذه التوصية تعالج الطبيعة العامة لكيفية وجوب استعمال أموال صندوق تنمية العراق (DFI). ابلغنا مسؤولي وزارة الدفاع حول التغيير في مسودة تقريرنا ووافقوا على التوصية النهائية.

زود سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) ملاحظات أيضا. ولأن توصياتنا كانت موجهة إلى وكيل وزارة الدفاع (المراقب المالي)، لم يعلق سلاح الهندسة في الجيش الأميركي(USACE) عليها مباشرة. لكن عارض سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) استنتاج مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق بأن مبلغ ٩,٢ مليون دولار من أموال الحكومة العراقية استعمل لتسديد نفقات داخلية ونفقات عامة مترافقة مع نشاطات صندوق تنمية العراق. وفقاً لسلاح الهندسة، قرر بعد ان استلم مسودة التقرير ان مبلغ ٠,٣ مليون من اصل ٩,٣ مليون استعمل لدفع أجور الأيدي العاملة المباشرة والنفقات العامة المترافقة لدعم عقود صندوق تنمية العراق وان المبلغ المتبقي ٨,٩ مليون دولار استعمل لتسديد دفعات العقود الفعلية. ونظراً لاستلامنا هذه المعلومات بعد ارسال مسودة تقريرنا للمراجعة، لم تتوفر لمكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق الفرصة للتحقق من المعلومات وإجراء جميع التغييرات المطلوب من سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE). لكننا شملنا هذا الشرح في التقرير نزولاً عند طلب سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE).

الملحق أ – النطاق والمنهجية

النطاق والمنهجية

في آذار/مارس ٢٠٠٩، باشر مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق تنفيذ المشروع رقم ٩٠١١ وهو الأول من سلسلة من التقارير التي خطط مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق لإصدارها حول تقييمه لدرجة تمكّن الوكالات الحكومية الأميركية من إجراء حسابات مناسبة للأموال التي استلمها من صندوق تنمية العراق (DFI). كانت أهداف مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق من وراء عملية التدقيق هذه تحديد ما إذا كان سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) يستطيع ان يقدم حسابات مناسبة عن الأموال التي استلمها من صندوق تنمية العراق. نفذت عملية التدقيق هذه بموجب القانون العام ١٠٩ – ١٠٦ وتعديلاته الذي شمل أيضا واجبات ومسؤوليات المفتشين العامين بموجب قانون المفتش العام لعام ١٩٧٩. أجرى مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق عمله خلال المدة من آذار/مارس ٢٠٠٩ وحتى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ في الولايات المتحدة.

من أجل تحديد مبلغ التمويل من صندوق تنمية العراق الذي يحتمل أن يكون سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) قد احتفظ به بعد إنهاء إشراف الحكومة الأميركية على هذا الصندوق في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، حاولنا أولا تحديد المبلغ الإجمالي من أموال صندوق تنمية العراق الذي استلمه سلاح الهندسة في الجيش الأميركي USACE). طلبنا الوصول إلى البيانات المالية للمعاملات – مثل الإيصالات والدفعات – من الحساب الفرعي لصندوق تنمية العراق المفتوح لدى بنك الاحتياط الفدرالي في نيويورك. لا يزال مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق يعمل للوصول إلى سجلات المحاسبة لعموم الدوائر الحكومية التي يحتفظ بها بنك الاحتياط الفدرالي في نيويورك. طلبنا الحصول على هذه المعلومات كي تتمكن من النظر في كيفية توزيع الأموال على مختلف الوكالات الفدرالية بضمنها المبلغ الإجمالي لأموال صندوق تنمية العراق التي تّم توفيرها إلى سلاح الهندسة في الجيش الأميركي USACE). طلب مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق أيضا من الممثلين الماليين سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) تزويد تقرير بأذونات التمويل من صندوق تنمية العراق التي استلمها والالتزامات والتسديدات العائدة لكل مشروع ممول من صندوق تنمية العراق. اعد سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) في مناسبتين مختلفتين تقاريراً حول نشاطاته الممولة من صندوق تنمية العراق. استناداً إلى مصادر أخرى للبيانات المتوفرة من القطاع العام، إستنتجنا ووافق سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) على ان البيانات كما قدمت إلينا لم تكن شاملة لكل النشاطات.

من أجل إلقاء نظرة أولى على مبلغ التمويل من صندوق تنمية العراق الذي احتفظ به سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) بعد إنهاء إشراف الحكومة الأميركية على الصندوق في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، اعتمد مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق على معلومات تلقاها عبر خط الاتصال المباشر تتعلق بممارسات محتملة غير مناسبة في العقود الإدارة المالية والعقود، سوية مع معلومات مرتبطة بها أعدتها وكالة تدقيق العقود الدفاعية (DCAA) التي رفضت المصادقة على دفعات أجراها سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) إلى المقاولين مقابل أكلاف لم يتم تكبدها. نعتقد ان النتائج التي توصلت إليها وكالة تدقيق العقود الدفاعية يمكن الاعتماد عليها لأغراض هذا التدقيق. فحصنا وحللنا أيضا المراسلات الرئيسية والإرشادات التي أعدتها مجموعة متنوعة مكونة من سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) وهيئات حكومية أخرى وتتعلق بالاستعمال المناسب لأموال

صندوق تنمية العراق (DFI). نشير إلى هذه الوثائق، حيث يكون ملائماً، ضمن نص هذا التقرير. حللنا معلومات إضافية حصلنا عليها بالتعاون مع آخرين من خلال اجراء سلسلة من الاتصالات لطلب البيانات والمقابلات مع مسؤولين مكلفين بالعمل في مركز برامج عبر الأطلسي التابع لسلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) في وينشستر، ولاية فيرجينيا والمركز المالي في ميلينغتون، ولاية تنيسي. وأخيراً أجرينا مناقشات مع مسؤولين من القيادة المالية الأميركية في واشنطن العاصمة.

من أجل التثبت من المبلغ الذي يجب ان ينظر سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) في إعادته إلى الحكومة العراقية، تفحصنا السبب المنطقي والأساس لإعادة الأموال إلى الحكومة العراقية واعتبرنا مذكرة وزير المالية التي طلب بموجبها إعادة كافة أموال صندوق تنمية العراق إلى الحكومة العراقية بنهاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

اجريت عملية التدقيق وفقا لمقاييس تدقيق حكومية مقبولة بصورة عامة. تتطلب هذه المقاييس ان يقوم مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق بتخطيط وتنفيذ التدقيق للحصول على إثبات كاف وملائم لتزويد أساس معقول للنتائج التي توصلنا إليها واستنتاجاتنا المبنية إلى أغراض تدقيقنا. يعتقد مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق ان الدليل الذي تم الحصول عليه يعطي أساسا معقولاً للنتائج التي توصلنا إليها واستنتاجاتنا المبنية على أغراض تدقيقنا.

استعمال بيانات معالجة بواسطة الكومبيوتر

بغية تحديد المبلغ الإجمالي من صندوق تنمية العراق الذي استلمه سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE)، اعتمدنا على المعلومات الموجودة في نظام الإدارة المالية لسلاح الهندسة (CEFMS). وفي حين ان تحليل هذه البيانات لا يزال غير مكتمل، يعتبر مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق ان البيانات الأولية المعالجة بواسطة الكومبيوتر التي زودها سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) يمكن الاعتماد عليها بدرجة كافية لدعم الاستنتاجات والتوصيات المقدمة في هذا التقرير. فعلى سبيل المثال، قارنا القوائم الملخصة المالية لسلاح الهندسة (CEFMS) مع بيانات أخرى محتواة في تقارير تدقيق مستقلة أعدتها الحكومة العراقية والهيئة الدولية الاستشارية والرقابية للعراق. قررنا انه من هذا التاريخ، لم تزود المعلومات المتولدة من نظام الإدارة المالية لسلاح الهندسة صورة شاملة لنشاطات سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) الممولة من صندوق تنمية العراق. قدمت نتائج مراجعتنا في نص التقرير.

أنظمة المراقبة الداخلية

بغية تحقيق اغراض التدقيق، ناقش مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق إجراءات التشغيل العامة المتعلقة بعملية الإدارة المالية لصندوق تنمية العراق التي يتولاها سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE). كما راجعنا أيضا أنظمة وعمليات المراقبة الداخلية التي يستعملها سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) في إدارة والإشراف على عمليات عقود صندوق تنمية العراق. قررنا ان أنظمة المراقبة الداخلية ضمن نظام المحاسبة لدى سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) لم تكن شفافة بدرجة كافية للسماح بإجراء تعقب أسهل للأموال التي استلمها من صندوق تنمية العراق. من اجل إكمال مراجعتنا، تفحصنا الوثائق في ملفات العقود وعقدنا مباحثات مع مسؤولين رئيسيين لكي نفهم كيف تعمل أنظمة المراقبة الداخلية التي تنظم استعمال أموال صندوق تنمية العراق. أخذنا في الاعتبار أيضا ملاحظات واستنتاجات وردت في تقارير تدقيق مستقلة ورسائل ادراية تتعلق بأنظمة المراقبة الداخلية

لصندوق تنمية العراق. نظمت هذه التقارير لاستعمال الحكومة العراقية والهيئة الدولية الاستشارية الرقابية للعراق. لم نتفحص أنظمة المراقبة المالية والإدارة الداخلية للمقاول ومنظمات أخرى خارج نطاق سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE). قدمنا نتائج مراجعتنا لأنظمة المراقبة الداخلية في نص هذا التقرير في المكان الملائم.

تقارير تدقيق ذات صلة

راجعنا تقارير التدقيق المنطبقة التالية التي أصدرها مكتب المفتش العام لإعادة اعمار العراق، وزارة الدفاع(DoD) الأميركية، وكالة التدقيق في الجيش الأميركي، وكالة تدقيق العقود الدفاعية (DCAA) ومكتب المحاسبة للحكومة الأميركية.

المفتش العام لإعادة إعمار العراق

إدارة العقود الممولة من صندوق تنمية العراق، SIGIR 05-008 ، ٢٠٠٥/٤/٣٠ .

إعادة إعمار العراق – دروس في العقود والمشتريات، مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، تموز/يوليو ٢٠٠٦ .

إدارة صندوق الحكومة العراقية المؤقتة، SIGIR 06-31، ٢٠٠٦/١٠/٢٧ .

متابعة توصيات مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق حول صندوق تنمية العراق (DFI)، SIGIR 06-36، ٢٠٠٧/١/٢٩ .

إعادة اعمار العراق – دروس في إدارة البرامج والمشاريع، مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، أذار/مارس ٢٠٠٧ .

شهادة بالأموال النقدية لصندوق تنمية العراق في حوزة مجموعة الدعم للمنطقة المشتركة في وسط العراق (JASG-C)، SIGIR 08-012، ٢٠٠٨/٤/١٣ .

وزارة الدفاع

أنظمة المراقبة الداخلية على المدفوعات الجارية في العراق، الكويت، ومصر. وزارة الدفاع، المفتش العام، التقرير رقم D-2008-098، ٢٠٠٨/٥/٢٢ .

وكالة التدقيق للجيش الأميركي (US)

محاسبة أرصدة الأصول المصادرة وصندوق تنمية العراق، وكالة التدقيق في الجيش الأميركي (USAAA)، تقرير التدقيق A-2008-0109-FFM، ٢٠٠٨/٥/٢٢ .

وكالة التدقيق للعقود الدفاعية

تقرير حول القسيمة رقم 151-FM-061، بتاريخ ٩تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، بموجب العقد الأولي رقم DACA78-03-D-0006.D.O.002 وكالة تدقيق العقود الدفاعية -DCAA 02161 2008V1790002، ٢٠٠٨/١/٣١.

تقرير حول القسيمة ٥٨، بتاريخ ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، العقد رقم DACA78-03-D-005، أمر المهمة 0006، وكالة تدقيق العقود الدفاعية DCAAA-4411-2008N17900005، ٢٠٠٨/٨/٢٠.

تقرير حول القسيمة رقم 27-1409، بتاريخ ٩تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، بموجب العقد الأولي رقم DACA78-03-D-0004، أمر المهمة 0002، وكالة تدقيق العقود الدفاعية -DCAA 4261- 2008W17900004، ٢٠٠٨/٩/٥.

مكتب المحاسبة للحكومة الأميركية

استعادة أصول العراق: ملاحظات أولية حول الجهود الاميركية والتحديات GAO-04-579T، ٢٠٠٤/٣/١٨.

تأمين استقرار وإعادة إعمار العراق: الإيرادات، النفقات والفوائض العراقية، GAO-08-1031، ٢٠٠٨/٨/٥.

تأمين استقرار وإعادة إعمار العراق: الإيرادات، النفقات والفوائض العراقية، GAO-08-1044T، ٢٠٠٨/٩/١٦.

الهيئة الدولية الاستشارية الرقابية

صندوق تنمية العراق، بيان المقبوضات والمدفوعات النقدية للفترة من ٢٩ حزيران/يونيو ٢٠٠٤ حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ – تقرير مدقق مستقل، KPMG، ٢٠٠٥/٤/٦.

صندوق تنمية العراق، بيان المقبوضات والمدفوعات النقدية للفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ حتى ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٥ – تقرير مدقق مستقل، KPMG، ٢٠٠٥/٩/٢٩.

صندوق تنمية العراق، بيان المقبوضات والمدفوعات النقدية للفترة من ١ تموز/يوليو ٢٠٠٥ حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ – تقرير مدقق مستقل، أرنست أند يونغ، ٢٠٠٦/٩/١٣.

صندوق تنمية العراق، بيان المقبوضات والمدفوعات النقدية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر٢٠٠٦، تقرر مدقق مستقل، أرنست أند يونغ، ٢٠٠٧/٧/٥.

صندوق تنمية العراق، بيان المقبوضات والمدفوعات النقدية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر٢٠٠٦، تقرر مدقق مستقل، أرنست أند يونغ، ٢٠٠٨/٦/١٢.

المحلق ب – المختصرات

المختصر	الوصف
CEFMS	نظام الإدارة المالية لسلاح الهندسة
CPA	سلطة الائتلاف المؤقتة
DCAA	وكالة تدقيق العقود الدفاعية
DFI	صندوق تنمية العراق
DoD	وزارة الدفاع
GAO	مكتب المحاسبة الحكومية
GOI	الحكومة العراقية
JCC-I/A	القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان
SIGIR	المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق
TAC	مركز برامج ما وراء الأطلسي
USACE	سلاح الهندسة في الجيش الأميركي

الملحق ج- أسماء أعضاء فريق التدقيق

تّم إعداد هذا التقرير وأجريت عملية التدقيق تحت إدارة ديفيد آر وارن، مساعد المفتش العام للتدقيق، مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق.

الموظفون الذين أجروا المراجعة وساهموا في التقرير هم:

بتجامين ايتش كومفورت

أم غلين نوبفل

جيسون جي. فينر

أل. مايكل ولش

الملحق د – ملاحظات الإدارة

مكتب وكيل وارة الدفاع
1100 Defense Pentagon
Washington DC 20301-1100

المراقب المالي **٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩**

مذكرة حول عمليات التدقيق التي قام بها مساعد المفتش العام لإعادة إعمار العراق

الموضوع: ملاحظات حول مسودة تقرير التدقيق، "صندوق تنمية العراق: إرشادات حول السياسة اللازمة لتعزيز المحاسبة والمساءلة عن الأموال التي يديرها سلاح الهندسة في الجيش الأميركي" (SIGIR 10-006)

ترفع هذه المذكرة إجابة وكيل وزير الدفاع (المراقب المالي) على موضوع مسودة تقرير المفتش العام لإعادة إعمار العراق، بتاريخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. نسخة من الإجابة مرفقة.

نقدر حصولنا على فرصة للتعليق على مسودة تقرير التدقيق. موظف الاتصال لدي هي السيدة أودري كلارك. يمكن الاتصال بها على رقم الهاتف 703-602-0370 أو بالبريد الالكتروني audrey.clark@osd.mil.

مارك إي. ايستون
نائب الضابط المالي الرئيسي

المرفقات:
حسب ما ذكر

مسودة تقرير مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق – المؤرخ في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، SIGIR 10-006

صندوق تنمية العراق: إرشادات حول السياسة اللازمة لتعزيز المحاسبة والمساءلة عن الأموال التي يديرها سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE)

ملاحظات مكتب وكيل وزارة الدفاع (المراقب المالي) على توصيات مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق.

التوصية: يوصى مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق بأن يزود وكيل وزير الدفاع (المراقب المالي) / الضابط المالي الرئيسي الإرشادات إلى سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) حول:

١- الإستعمال والتصرف النهائي لأموال صندوق تنمية العراق (DFI) التي يحتفظ بها حالياً هو وأحد مقاوليه.
٢- ما إذا كان من الممكن استعمال أموال الحكومة العراقية (GOI) لدفع النفقات الداخلية والعامة المترافقة مع عقود صندوق تنمية العراق.
٣- كيف يجب استعمال الفائدة التي كان من المحتمل ان يحصل عليها عدة مقاولين عن الدفعات المرفوضة.

إجابة مكتب وكيل وزير الدفاع (المراقب المالي): نوافق. سوف يصدر نائب المسؤول المالي الرئيسي الإرشادات إلى سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) وغيره من دوائر وزارة الدفاع من أجل: (١) توضيح الاستعمال والتصرف النهائي بأموال صندوق تنمية العراق، (٢) تحديد ما إذا كان من الممكن استعمال أموال الحكومة العراقية لدفع النفقات الداخلية والنفقات العامة المترافقة مع عقود صندوق تنمية العراق و (٣) تحديد كيف يجب استعمال الفائدة التي كان من المحتمل ان يحصل عليها المقاولون عن الدفعات المرفوضة. التاريخ المقدر للاكمال: كانون الأول/يناير ٢٠١٠.

المرفق
صفحة ١ من ١

وزارة الجيش
سلاح الهندسة في الجيش الأميركي
441 G street, NW
Washington DC 20314-1000

مذكرة للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

الموضوع: إجابة سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) على التقرير 006-10 – إرشادات السياسة اللازمة لصندوق تنمية العراق، لتعزيز المحاسبة والمسائلة عن الأموال التي يديرها سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE).

١- يقدر سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) فرصة مراجعة مسودة التقرير والجهود المبذولة لمعالجة هواجسنا.
٢- بما ان التوصيات كانت موجهة إلى وكيل وزيرة الدفاع (المراقب المالي)، زود سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) الملاحظات المتعلقة بالتوصيات إلى ذلك المكتب.
٣- بعد نشر مسودة التقرير، تأكد سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE) ان مبلغ ٠,٣ مليون دولار فقط من اصل مبلغ ٩,٢ مليون دولار دُفع لتسديد أكلاف متأخرة عن عقود صندوق تنمية العراق استعمل لدفع أجرة الأيدي العاملة المباشرة والنفقات العامة لدعم عقود صندوق تنمية العراق. اما مبلغ ٨,٩ مليون دولار المتبقي فقد كان لدفعات العقود الفعلية. جرى ارسال الوثائق الثبوتية إلى موظفي مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق في ٢١ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٠٩.
٤- تزود ملاحظات مفصلة إضافية في المرفق.
٥- يمكن الاتصال بي بخصوص هذه الملاحظات عبر: السيد جون دالي 761-5844 (202) و السيد كين ليتل فيلد 761-5750 (202).

موهان سينج بي أي
رئيس فريق منطقة الخليج
مديرية البرامج العسكرية

الملحق هـ – مهمة مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق

مهمة المفتش العام لإعادة إعمار العراق	بالنسبة للخطط والبرامج والعمليات الأميركية لإعادة إعمار العراق، يقدم المفتش العام لإعادة إعمار العراق: • إشرافاً ومراجعة مستقلة وموضوعية عبر تدقيقات وعمليات تفتيش وتحقيقات شاملة. • مشورات وتوصيات مستقلة وموضوعية حول سياسة تشجيع الاقتصاد والفعالية والكفاءة. • ردع مستقل وموضوعي للأعمال المحظورة عبر منع وكشف الاحتيال والهدر وسوء الاستخدام. • معلومات وتحاليل مستقلة وموضوعية إلى وزيرة الخارجية، وإلى وزير الدفاع والكونغرس، وإلى الشعب الأميركي عبر تقارير ربع سنوية.
الحصول على نسخ من تقارير وشهادات المفتش العام	للحصول على مستندات المفتش العام مجاناً، توجه إلى موقع المفتش العام على شبكة الانترنت (www.sigir.mil)
للإخبار عن الاحتيال والهدر وإساءة الاستخدام في برامج إغاثة وإعادة إعمار العراق	ساعدوا في منع الاحتيال والهدر وإساءة الاستخدام عن طريق رفع التقارير عن نشاطات مشبوهة أو غير مشروعة إلى خط المفتش العام المباشر: • البريد الإلكتروني: www.sigir.mil/submit_fraud.html • الهاتف: 703-602-4063 • للاتصال مجاناً: 866-301-2003
شؤون الكونغرس	Hillel Winberg Assistant Inspector General for Congressional Affairs البريد: Office of the Special Inspector General for Iraq Reconstruction 400 Army Navy Drive Arlington, VA 22202-4704 الهاتف:703-428-1217 البريد الإلكتروني: hillel.Weinberg@sigir.mil
الشؤون العامة	Daniel Kopp Assistant Inspector General for Public Affairs البريد:Office of the Special Inspector General for Iraq Reconstruction 400 Army Navy Drive Arlington, VA 22202-4704 الهاتف: 703-428-1217 الفاكس: 703-428-0818 البريد الإلكتروني: PublicAffairs@sigir.mil